

المحتويات

الصفحة

أ.....	نبذة تاريخية
ب.....	مقدمة
د.....	مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2000
ه.....	الرموز المستخدمة في التقرير
و.....	نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2000

نبذة تاريخية

كانت اللجنة السباعية لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قد أوصت، عند اجتماعها في فبراير 1980، بأن يتولى صندوق النقد العربي مسؤولية إعداد تقرير سنوي موحد يتناول التطورات الاقتصادية في الوطن العربي بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بغية الحد من تعدد الجهود التي تبذل من جانب كل من المنظمات في إعداد مثل هذا التقرير، ولتوفير قاعدة موحدة من البيانات والمعلومات عن إقتصادات الوطن العربي، بحيث يوفر التقرير الموحد خلفية تمكن السادة وزراء المال والاقتصاد العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال اجتماعاتهم الدورية، وغيرهم من المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية، من مناقشة أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي، سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين الأقطار العربية، أو فيما يتصل بالعلاقات بينها وبين دول العالم الخارجي.

وقد صدر العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد في أغسطس 1980 وكان ذلك العدد ثمرة للتعاون بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ثم انضمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لهذا الجهد المشترك منذ العدد الثاني، كما انضمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول منذ العدد الثالث.

وتأمل الجهات الأربع المشاركة في التقرير أن تكون قد وفقت في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وعملت على توصيف الواقع الاقتصادي العربي بصورة علمية وموضوعية دقيقة وحيدة تامة، في إطار متماسك يعكس أهم أبعاد مسارات الاقتصادات العربية، وأن تكون بذلك قد قدمت ما يفيد ويعين المسؤولين والباحثين المهتمين بالشؤون الاقتصادية وتطورها في المنطقة العربية. كما تأمل أن يظل هذا الجهد موضع تطور مستمر، بفضل ما يثيره من تحليلات وتعليقات، وأن يصبح أحد محاور الارتكاز في متابعة تطورات الاقتصاد العربي، وعاملاً مساعداً في وضع السياسات الاقتصادية التي تحقق التنمية والاستقرار في أرجاء الوطن العربي، وتدعم مسيرة التعاون والعمل العربي المشترك.

والله من وراء القصد،،،

عبد العزيز التركي	جاسم المناعي	عبد اللطيف الحمد	عبد الرحمن السحيباني
الأمين العام	المدير العام	المدير العام	الأمين العام المساعد
للشؤون الاقتصادية	رئيس مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة	للشؤون الاقتصادية
الأمانة العامة	صندوق النقد	الصندوق العربي للإنماء	الأمانة العامة
لجامعة الدول العربية	العربي	الاقتصادي والاجتماعي	لجامعة الدول العربية

مقدمة

شهدت اقتصادات الدول العربية تطورات متلاحقة منذ صدور العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1980. وقد حرصت الجهات المشاركة في إعداده على أن يعكس التقرير، بصورة موضوعية وعلمية، أوضاع الاقتصادات العربية سواء من ناحية ما يتضمنه من بيانات وتحليلات أو من ناحية منهجية لتصنيف الدول العربية.

ولقد صنف التقرير الدول العربية، في العديدين الأول والثاني منه، إلى أربع مجموعات، اشتملت عضوية المجموعة الأولى على الدول النفطية كثيفة السكان التي تميزت بقاعدة إنتاج متنوعة نسبياً، وضمت كلا من الجزائر والعراق. واشتملت عضوية المجموعة الثانية على الدول النفطية قليلة السكان التي تميزت بقاعدة إنتاجية متنوعة نسبياً، وضمت الإمارات والسعودية وقطر والكويت وليبيا. ولم تضم هذه المجموعة عُمان والبحرين نظراً لأن إنتاج كل منهما من النفط كان يقل عن نصف مليون برميل يومياً، وهو الحد الذي اعتبر فاصلاً لتصنيف الدول النفطية. واشتملت عضوية المجموعة الثالثة على الدول غير النفطية متوسطة النمو، وضمت الأردن والبحرين وتونس وسورية وعُمان ولبنان ومصر والمغرب. أما المجموعة الرابعة فاشتملت عضويتها على الدول غير النفطية الأقل نمواً، وضمت السودان والصومال وموريتانيا واليمن الشمالي واليمن الجنوبي.

ومنذ العدد الثالث، تبنى التقرير تصنيفاً آخرًا للدول العربية، حيث اتضح أنه بالرغم من الاعتبارات التي استند عليها التصنيف السابق، فإن الدول في المجموعتين الأولى والثانية، مضافاً إليها البحرين وعُمان من المجموعة الثالثة، متماثلة عند تحليل التطورات في اقتصاداتها في معظم فصول التقرير، وكذلك الحال بالنسبة للدول العربية المشمولة في المجموعتين الأخيرتين. ولذلك اعتمد التقرير منذ ذلك العدد التصنيف الذي تم بموجبه تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين، هما مجموعة الدول النفطية ومجموعة الدول غير النفطية.

وفي الأعوام الأخيرة، أظهرت التطورات الاقتصادية في الدول العربية وجود حاجة إلى إعادة النظر مرة أخرى في تصنيفها. فمن ناحية، أصبح عدد من دول المجموعة الأولى يعاني من مصاعب اقتصادية مماثلة لتلك التي تواجهها دول المجموعة الثانية، كما أدى انخفاض أسعار النفط وتراجع عوائده إلى انحسار الفوائض لدى دول هذه المجموعة، وظهور الحاجة فيها إلى سياسات مالية تقييدية لاحتواء العجزات المالية التي ظهرت نتيجة لذلك. ومن ناحية أخرى، أخذ إنتاج النفط يتزايد في عدد من دول المجموعة الثانية إلى مستويات لا تقل في بعض الأحيان عن مستوى إنتاج بعض الدول في المجموعة الأولى. وحيث أن الاعتبارات التي تم الاستناد عليها في التصنيف الذي اعتمده التقرير في الأعداد الماضية باتت غير ممثلة لحقيقة الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول من الناحية العلمية، فقد اتفقت الجهات المشاركة في إعداد التقرير على عدم تصنيف الدول إلى أي مجموعات ابتداءً من العدد السادس عشر، علماً بأنه قد يتم تصنيفها في أي فصل حسب الموضوع قيد الدراسة. ولذا فقد يجد القارئ أن بعض الفصول تصنف بعض الدول ضمن مجموعة أو أخرى وأن بعضها لا تصنفها، وأن التصنيف يختلف من فصل لآخر تبعاً لاختلاف مواضيع هذه الفصول. وسيستمر العمل في تحليل التطورات الاقتصادية في الدول العربية دون تصنيف مسبق لها حتى تظهر التجربة وجود الحاجة لذلك.

واستمراراً للنهج المتبع في معالجة التقرير كل عام لأحد الموضوعات التي تهتم الدول الأعضاء كأحد محاوره، فإن موضوع محور التقرير هذا العام هو الفقر، والذي يتناوله التقرير في عدد من فصوله.

وأخيراً، فإنه وفي سبيل تسهيل عملية التحليل المقارن، يناقش التقرير التطورات الاقتصادية في الدول العربية بعد احتساب البيانات المتعلقة بها بالدولار حسب أسعار صرف العملات الوطنية المستقاة من البيانات التي توفرها الدول لأغراض التقرير. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه نظراً لتعرض أسعار صرف عملات عدد من الدول العربية لتقلبات كبيرة خلال العام، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالدولار تختلف في هذه الدول عنها بالعملات الوطنية، وفي بعض الأحيان بصورة ملحوظة.

مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2000

		المساحة
المساحة الكلية	1.4	مليار هكتار (14.2 مليون كم ²)
نسبتها إلى العالم	10.2	في المائة
		السكان
عدد السكان	279.1	مليون نسمة
نسبتهم إلى العالم	4.5	في المائة
العمالة العربية	92.0	مليون عامل
		الناتج المحلي الإجمالي
القيمة بالأسعار الجارية	709.0	مليار دولار
متوسط نصيب الفرد (بسر السوق)	2540.0	دولار
نسبة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية	26.3	في المائة
نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية	10.8	في المائة
		النفط
نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي	62.1	في المائة
نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي	23.7	في المائة
إنتاج النفط الخام	21.1	مليون برميل يومياً
نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي	31.6	في المائة
نسبة إنتاج الغاز الطبيعي إلى الإنتاج العالمي	12.8	في المائة (1999)
		التجارة
الصادرات السلعية	243.3	مليار دولار
نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية	3.9	في المائة
الواردات السلعية	152.5	مليار دولار
نسبة الواردات إلى الواردات العالمية	2.4	في المائة
إجمالي الصادرات البيئية	17.9	مليار دولار
نسبة التجارة البيئية إلى إجمالي التجارة الخارجية	8.5	في المائة
		الاحتياطيات الدولية*
القيمة	102.7	مليار دولار
نسبة الاحتياطيات إلى الواردات (قوب)	70.4	في المائة
		الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة
القيمة	143.8	مليار دولار
قيمة خدمة الدين العام	13.8	مليار دولار
نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات (سلع وخدمات)	15.6	في المائة
نسبة الدين إلى الناتج	49.6	في المائة

* باستثناء الذهب النقدي.

الرموز المستخدمة في التقرير

البيان غير متوفر أو لا ينطبق
القيمة أو النسبة تعادل الصفر	-
نسبة مئوية	(%)
جرام	ج
كيلو متر	كم
كيلو متر مربع	كم ²
كيلو جرام	كج/كجم
ملليتر (1/1000 لتر)	مل
مليمتري	مم
مليمتري مكعب	مم ³
متر مكعب	م ³
برميل نفط يومياً	ب/ي
برميل مكافئ نفط	ب م ن
برميل مكافئ نفط يومياً	ب م ن/ي
طن مكافئ نفط	ط م ن
وحدة حرارية بريطانية	و ح ب
منظمة الأقطار المصدرة للبترول	أوبك
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول	أوابك

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2000

يقدم التقرير الاقتصادي العربي الموحد هذا العام نظرة عامة عن التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2000. ويبدأ باستعراض أداء الاقتصاد الدولي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية مبتدئاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ثم التطورات القطاعية الزراعية منها والصناعية، ثم فصل البنية الأساسية الذي يُعنى هذا العام بقطاعات مياه الشرب والصرف الصحي والنقل والإسكان، ثم يتناول شؤون الطاقة والنفط. وبعد ذلك يستعرض التقرير التطورات المالية والنقدية والمصرفية وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، ويتناول التجارة الخارجية والبيئية، ثم ينتقل إلى موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف. ويقدم التقرير بعد ذلك عرضاً للمعون الإنمائي العربي، ثم يستعرض في فصل التعاون الاقتصادي العربي سير العمل في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل أن يختتم فصوله بشرح أوضاع الاقتصاد الفلسطيني. وكمحور لهذا العام يركز التقرير على إحدى القضايا الأساسية التي تهتم الدول العربية وهي موضوع الفقر، ويتناول التقرير في عدد من فصوله هذا الموضوع.

أداء الاقتصاد العالمي

تحسن أداء الاقتصاد العالمي كثيراً خلال عام 2000 وذلك رغم موجة التباطؤ التي اجتاحتها في الجزء الأخير من العام، حيث ارتفع معدل نموه الحقيقي إلى 4.8 في المائة. وقد كان هذا التحسن في أداء الاقتصاد العالمي شاملاً، حيث ارتفعت معدلات نمو كل المجموعات الفرعية من الدول وتجمعات الدول وفق الأقاليم الجغرافية ووفق مصادر الدخل من الصادرات وما إلى ذلك من تقسيمات أخرى.

فبالنسبة لمجموعة الدول المتقدمة، ارتفع معدل النمو من 3.4 في المائة خلال عام 1999 إلى 4.1 في المائة خلال عام 2000. وقد كان أداء كل من الولايات المتحدة واليابان والمجموعة الأوروبية مرتفعاً في الوقت الذي ارتفع فيه أداء الدول المتقدمة الأخرى بدرجة بسيطة نسبياً. وعلى الرغم من تباطؤ أداء معظم دول هذه المجموعة خلال الربع الأخير من عام 2000 إلا أن محصلة الأداء خلال العام كانت جيدة بالنسبة لدول هذه المجموعة حيث فاقت معدلات نمو معظمها متوسط نموها خلال العقدتين السابقتين.

وفي مجموعة الدول النامية، ارتفع معدل النمو من 3.8 في المائة في عام 1999 إلى 5.8 في المائة في عام 2000. وقد كان هذا الأداء الجيد لدول هذه المجموعة شاملاً أيضاً حيث شهدت كل المجموعات الإقليمية من الدول النامية ارتفاعات ملحوظة في معدلات نموها خلال عام 2000، الأمر الذي وضع هذه المجموعات الإقليمية من الدول في مستويات أداء تساوي تقريباً متوسط أدائها خلال العقدتين الماضيتين.

أما مجموعة الدول المتحولة، فقد ضاعفت مستوى الأداء المرتفع الذي حققته في عام 1999، لتسجل خلال عام 2000 معدل نمو بلغ 5.8 في المائة، يمثل أعلى معدل نمو بالنسبة لها على الإطلاق. وقد كان الأداء الجيد شاملاً أيضاً بالنسبة لدول هذه المجموعة حيث ارتفع أداء جميع دول المجموعة مقارنة مع عام 1999.

أما بالنسبة للتضخم، فقد شهد تغيرات متباينة في معدلاته على مستوى الدول المتقدمة والنامية والمتحولة وعلى مستوى الدول والمجموعات الفرعية من الدول. فقد ارتفع معدل التضخم في الدول المتقدمة وانخفض بدرجة طفيفة في الدول النامية وبدرجة كبيرة في الدول المتحولة. كما أنه انخفض في كل من اليابان والمملكة المتحدة وارتفع في الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا. وفي المجموعات الإقليمية من الدول النامية، فقد ارتفع المعدل قليلاً في أفريقيا وانخفض في البقية.

وفيما يتعلق بقضايا الفقر، فقد شهد عام 2000 استمرار الاهتمام من قبل المجتمع الدولي والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الدولية وتضافر الجهود الدولية لترسيخ المبادئ والاستراتيجيات اللازمة لمعالجته وتخفيض مستواه، خاصة في إطار مبادرة تخفيض الديون بالنسبة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل (هيبك) التي تهدف إلى تحقيق خفض جوهري في ديون الدول الفقيرة لتمكينها من استعادة النمو الاقتصادي وتخفيض الفقر، وبالتالي المشاركة في المكاسب التي تتيحها عولمة الاقتصاد الدولي.

وبالنسبة للتجارة الخارجية، فقد شهد حجم التجارة الخارجية في السلع والخدمات توسعاً ملحوظاً إذ ارتفع معدل نموه من 5.3 في المائة عام 1999 إلى 12.4 في المائة في عام 2000. وعلى نفس وتيرة معدل النمو الاقتصادي فقد كان النمو في التجارة الخارجية شاملاً أيضاً، حيث ارتفع أداء صادرات وواردات جميع المجموعات من الدول المتقدمة والنامية وجميع المجموعات الفرعية والإقليمية. أما شروط التبادل التجاري، فقد شهدت استمراراً لوتيرة العام الماضي، حيث انخفضت في الدول المتقدمة وارتفعت في الدول النامية.

وفيما يتعلق بعبء مديونية الدول النامية المقترضة، فقد انخفض بنسبة بسيطة خلال عام 2000 مقارنة بمستوى مؤشرات عبء المديونية في عام 1999. وقد كان للأداء الجيد للصادرات دوراً بارزاً في تحسن مؤشرات عبء المديونية.

الاقتصادات العربية

النمو الاقتصادي العام

استمر معدل النمو الاقتصادي العام للدول العربية بالأسعار الجارية في الارتفاع خلال عام 2000 وذلك للعام الثاني على التوالي. ويرجع ذلك إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط وكميات إنتاجه وتصديره في الدول العربية المنتجة والمصدرة له.

كما ساهم في استمرار نمو الاقتصادات العربية الأثر الإيجابي لبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية على الاستقرار الاقتصادي الكلي وفي تحفيز جانب العرض.

ويقدر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2000 بحوالي 709.0 مليار دولار، مقارنة بحوالي 629.5 مليار دولار في العام السابق، محققاً بذلك معدل نمو بالأسعار الجارية بلغ حوالي 12.6 في المائة في عام 2000 وحوالي 7.3 في المائة في عام 1999.

وقد تأثر هيكل الناتج المحلي الإجمالي، حسب قطاعات النشاط الاقتصادي وحسب بنود الإنفاق، بالزيادة الكبيرة في القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية، والتي ارتفعت مساهمتها في الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية من 19.0 في المائة عام 1999 إلى 26.3 في المائة عام 2000. وقد أثرت هذه الزيادة في مساهمات باقي القطاعات في الناتج. كما تأثر هيكل الناتج حسب بنود الإنفاق، نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات العربية من حوالي 209.6 مليار دولار عام 1999 إلى حوالي 279.3 مليار دولار عام 2000، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع وزنها في الناتج من 33.3 في المائة إلى 39.4 في المائة في العامين على الترتيب. والجدير بالذكر أن الصادرات النفطية شكلت نحو 64 في المائة من مجمل الصادرات خلال عام 2000.

ويقدر للاستهلاك النهائي للدول العربية أن يكون قد ارتفع من حوالي 480.3 مليار دولار عام 1999 إلى حوالي 497.0 مليار دولار عام 2000. كما يقدر أن يبلغ الاستهلاك الخاص في الدول ذات الدخل المرتفع نحو 43 في المائة من إجمالي الاستهلاك الخاص للدول العربية في عام 2000، وأن يبلغ متوسطه السنوي للفرد 3779 دولار في هذه الدول مقارنة مع نحو 899 دولار في الدول ذات الدخل المنخفض. كذلك، فإن الإنفاق الحكومي في الدول ذات الدخل المرتفع يشكل نحو 64 في المائة من الإنفاق الحكومي للدول العربية، ويبلغ نصيب الفرد منه حوالي 2094 دولار في السنة، أي حوالي عشرة أمثال نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في الدول ذات الدخل المنخفض والذي يبلغ نحو 210 دولار للفرد في السنة.

ويقدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بنحو 2540 دولار في عام 2000، ويتفاوت المتوسط بين الدول العربية تفاوتاً كبيراً، إذ تتراوح حدوده بين أقل من 500 دولار للفرد في العام في موريتانيا والسودان والصومال واليمن، وأكثر من 21000 دولار في العام في قطر والإمارات.

ونظراً لأن الريف والمناطق النائية لم تحظ بصفة عامة بمثل الاهتمام التنموي الاقتصادي والاجتماعي الذي حظيت به العواصم والمدن الكبرى في الدول العربية، فقد ترتب على ذلك تباين في نصيب الفرد من الناتج بين أفراد المجتمع في الريف والحضر، مما يعني أن هناك شريحة هامة من المجتمع يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج عن المعدل العام في الدولة، وبالتالي وجود نسبة كبيرة من هذه الشريحة تحت خط الفقر في الدول العربية ذات الدخل المنخفض.

التطورات الاجتماعية

وبالنسبة للتطورات الاجتماعية، يقدر إجمالي عدد سكان الدول العربية في عام 2000 بنحو 279 مليون نسمة، ويعتبر معدل نموه البالغ 2.3 في المائة من بين أعلى المعدلات في العالم. وقد شكل النمو السكاني المرتفع في عدد من الدول عبئاً ضخماً على اقتصاداتها، وأدى ارتفاع نسبة من هم دون 15 سنة، والذين يشكلون حوالي 43 في المائة من إجمالي السكان، إلى إضافة أعباء كبيرة على شريحة السكان النشطين اقتصادياً خاصة في الدول ذات الدخل المنخفضة.

وكان من نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وعدم نمو الخدمات الاجتماعية المختلفة بالمعدلات المناسبة لمقابلة ذلك، أن ازدادت الضغوط على هذه الخدمات فانخفض نصيب الفرد منها وانخفضت نوعية التعليم والتدريب والخدمات الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية بجوانبها المختلفة. ولا شك أن تدارك هذه الأوضاع وتحسينها يتطلب مزيداً من الاستثمارات في القطاع الاجتماعي.

وتبين مؤشرات الوضع السكاني في الدول العربية ارتفاع معدل الخصوبة (4.4 في المائة) ونسبة الإعاقة (7.7 في المائة). وتبلغ نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان نحو 47 في المائة، ويقدر عدد الأميين في الدول العربية بنحو 68 مليون نسمة، ونسبة الأمية بنحو 25 في المائة من إجمالي السكان ونحو 38 في المائة من السكان في فئة العمر 15 سنة فما فوق. ويقدر متوسط العمر المتوقع عند الولادة بنحو 64 سنة، ويبلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة نحو 73 حالة لكل ألف مولود حي، وتبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية نحو 76 في المائة. وتتراوح نسبة السكان المزودين بخدمات الصرف الصحي اللائقة بين 35 في المائة في الريف و84 في المائة في الحضر.

ويقدر حجم القوى العاملة في الدول العربية بنحو 92 مليون عامل في عام 2000، ويقدر معدل نموها بنحو 3 في المائة سنوياً للدول العربية ككل، ولا تتعدى نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة 27 في المائة. أما معدل البطالة في الدول العربية، فيقدر بنحو 20 في المائة من إجمالي القوى العاملة، أي ما يعادل نحو 18 مليون فرداً، وتصل معدلات البطالة بين الإناث إلى ضعف معدلات البطالة بين الذكور في عدد من الدول العربية، كما تتزايد البطالة بشكل مضطرد بين الشباب المؤهلين الداخلين لسوق العمل.

ورغم ما حققته الدول العربية من إنجازات عديدة وملموسة في جميع مجالات التنمية البشرية، كان هدفها القضاء على أسباب ومظاهر الفقر، إلا أن الأداء العام لم يصل إلى مستوى الطموحات في العديد من المجالات، إذ تقدر نسبة السكان الذين يبلغ متوسط دخلهم اليومي حوالي دولاراً واحداً بنحو 22 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية، أي حوالي 62 مليون نسمة. وتقدر نسبة الذين يتراوح متوسط دخلهم بين دولارين وخمسة دولارات بنحو 52 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية، أي حوالي 145 مليون نسمة. وتتفاوت معدلات الفقر بين الدول العربية، إذ تقدر نسبة السكان تحت خط الفقر بنحو 57 في المائة من إجمالي السكان في موريتانيا، و27 في المائة في اليمن، و23 في المائة في كل من مصر

والجزائر، و19 في المائة في المغرب، و12 في المائة في الأردن، و6 في المائة في تونس. وينخفض المعدل إلى دون واحد في المائة في السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعمان.

وتتزايد احتمالات الفقر بزيادة حجم الأسرة وارتفاع معدل الإعالة، كما تزداد معاناة العاطلين عن العمل لفترات طويلة، والعمال الزراعيين في الريف، وفئة العمال ذوي المهارات المحدودة الذين يشتغلون في أعمال هامشية مساعدة في مشاريع الإنتاج أو النقل أو البناء أو الخدمات. كما بدأت ظاهرة الفقر تنتشر أيضاً بدرجات متفاوتة بين العاملين بأجور ثابتة.

وفي إطار سعيها لمكافحة الفقر، عمدت الدول العربية إلى تبني سياسات اقتصادية استهدفت من ورائها تحقيق نمو اقتصادي متسارع ومستدام توزع نتائجه بعدالة بين فئات المجتمع المختلفة، وتكثيف الاستثمار في التنمية البشرية. وفي هذا الصدد، تحظى التنمية الريفية باهتمام متزايد في الدول ذات الموارد الزراعية، حيث بدأت بعض الدول العربية في الاستثمار في برامج ومشاريع التنمية الريفية المندمجة متعددة المحاور، تشارك فيها المجتمعات المحلية، وتركز على التنمية الزراعية والبشرية. وقد حققت هذه البرامج إنجازات ملحوظة في كثير من هذه الدول.

كما تعتمد معظم الدول العربية على شبكات الحماية الاجتماعية لتلافي الآثار السلبية لبرامج التصحيح والخصخصة التي تظهر في المراحل الأولى من تطبيقها، ويترتب عليها أضراراً بالفقراء وذوي الدخل المحدود. وتهدف منظومة هذه الشبكات إلى تخفيف معاناة هذه الفئات من خلال تلبية احتياجاتها الأساسية، وتوفير الموارد اللازمة للإنفاق على تلك الاحتياجات، وكذلك توفير وتحسين الخدمات والمرافق العامة الأساسية في المناطق الفقيرة، ومساعدة الأفراد على إنشاء مشروعات صغيرة وتوفير الائتمان الميسر اللازم لتلك المشروعات، وبخاصة في مجال تربية المواشي، وإنتاج المواد الغذائية، وخدمات التوزيع والمهن الحرفية وغيرها.

كما تولي الدول العربية أهمية متزايدة للاستثمار في مجالات التعليم والصحة والخدمات الأساسية. حيث يتم التركيز على توفير التعليم الأساسي للجميع، وتحسين نوعية التعليم والتدريب المهني، وعلى تحسين الظروف الصحية خاصة بالنسبة للفئات الأكثر حاجة من خلال توفير الخدمات والرعاية الصحية الأساسية، والصحة الوقائية.

ونظراً لعدم كفاية الموارد المالية المتاحة في بعض الدول العربية لتمويل الاستثمارات الكبيرة المطلوبة للتوسع في توفير الخدمات الاجتماعية بأنواعها المختلفة، فقد سعت أعداد متزايدة من الدول العربية إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاعات التنمية الاجتماعية خاصة في مجالات التعليم والصحة، لتقديم الخدمات لغير الفقراء على أن تركز الدولة على توجيه جزء هام من الموارد العامة لخدمات المناطق الفقيرة، وتقديم الخدمات المدعومة لمستحقيها من الفقراء. كما بدأت الدول في تشجيع ودعم منظمات النفع العام غير الحكومية في مكافحة الفقر ومعالجة أسبابه.

القطاع الزراعي

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في اقتصادات العديد من الدول العربية، وتبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل عام 2000 نحو 11.3 في المائة. ويمثل عدد العاملين في هذا القطاع حوالي 35 في المائة من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية. ويواجه نمو القطاع الزراعي في الدول العربية معوقات كثيرة منها محدودية الموارد المائية، والظروف المناخية الجافة وشبه الجافة، وموجات الجفاف وانخفاض الهطول المطري التي تؤدي إلى تقلبات كبيرة في الإنتاج الزراعي من عام إلى آخر.

تراجعت نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية ككل خلال عام 2000 مقارنة بالعام السابق بسبب عدم ملائمة الظروف المناخية، وانحباب المطر والجفاف الذي تبعه في بعض الدول العربية. وقد أدت زيادة المساحة المحصولية المروية بنسبة 7.1 في المائة إلى زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 3.3 في المائة وبصفة خاصة إلى زيادة إنتاج الحبوب بحوالي 11.4 في المائة، وزيادة إنتاج القمح بنسبة 9.7 في المائة، وإنتاج الشعير بنسبة 18 في المائة، والذرة الرفيعة والدخن بنسبة 36 في المائة، وكل من الدرنات والبطاطس بنسبة 10 في المائة، والبقوليات بحوالي 9.4 في المائة.

وبالنسبة لإنتاج الثروة الحيوانية في عام 2000، فقد ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 6.3 في المائة، وزاد إنتاج الألبان ومنتجاتها بنسبة 4.1 في المائة، وتراجع، من جانب آخر، إنتاج اللحوم البيضاء بنسبة 4.8 في المائة، وإنتاج البيض بنسبة 6.8 في المائة.

أما إنتاج الدول العربية من الأسماك، فقد ارتفع بنسبة 2 في المائة، ليلعب 2.7 مليون طن، إلا أن ذلك لا يمثل إلا حوالي نصف الإمكانيات الإنتاجية العربية، مما يشير إلى ضعف استغلال الثروة السمكية المتاحة في الدول العربية وإلى وجود فرص واسعة للاستثمار في هذا القطاع.

وفي مجال تجارة المنتجات الزراعية، فقد تحسنت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية من حوالي 23 في المائة في عام 1998 إلى حوالي 25.4 في المائة في عام 1999، وتقلص بالتالي العجز في الميزان التجاري الزراعي بحوالي 18.8 في المائة حيث انخفض من حوالي 22.8 مليار دولار في عام 1998 إلى حوالي 19.2 مليار دولار في عام 1999، وانخفضت قيمة الفجوة الغذائية في عام 1999 بنسبة 11.5 في المائة والتي تشمل الحبوب والدقيق والسكر والزيوت والشحوم والفاكهة والحليب. وبصورة عامة، فإن الدول العربية لا تزال تعاني من عجز في كافة السلع الغذائية الرئيسية، ما عدا الأسماك والخضار والفواكه، وبلغت قيمة هذا العجز حوالي 12 مليار دولار في عام 1999.

وتتواصل الجهود في الدول العربية لتطوير القطاع الزراعي من أجل تحسين ورفع المستوى المعيشي للعاملين فيه ومكافحة الفقر الذي يعانون منه بصورة أكبر من الفئات الفقيرة في الحضر. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تضيق الفجوة الغذائية وتحقيق الحد الأدنى لمتطلبات الأمن الغذائي.

وفي مجال تطبيق التقانات الحيوية في الزراعة، فإن الدول العربية لا تزال تعتبر في بداية الطريق، خاصة وأن جهود البحث والتطوير التي تقوم بها متواضعة. ومن أبرز استخدامات التقانات الحيوية في الدول العربية حالياً بعض الأساليب المتبعة لمكافحة الأمراض والأفات بواسطة طرق بيولوجية تتكامل مع استخدام المبيدات الكيماوية، كما يتم إنتاج شتلات النخيل والموز والفاولة باستخدام طرق الزراعة النسيجية في بعض مراكز الأبحاث والمزارع التجارية التصديرية.

القطاع الصناعي

استمر أداء القطاع الصناعي في التحسن للعام الثاني على التوالي إذ نما خلال عام 2000 بمعدل 37.9 في المائة. ويرجع ذلك إلى استمرار التحسن في أسعار النفط وزيادة إنتاجه مما أدى إلى ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 30.3 إلى 37.1 في المائة، وارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية من 19.0 إلى 26.3 في المائة، بينما انخفضت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية من 11.3 إلى 10.8 في المائة.

وزادت القيمة المضافة للصناعة من حوالي 190.9 مليار دولار إلى حوالي 263.2 مليار دولار، حيث ارتفعت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية من 119.4 إلى 186.8 مليار دولار، كما ارتفعت القيمة المضافة للصناعة التحويلية من 71.5 مليار دولار إلى 76.4 مليار دولار، وبلغ معدل النمو السنوي للصناعة الاستخراجية والتحويلية 56.4 في المائة و 6.9 في المائة على التوالي.

كما تحسنت إنتاجية العامل الصناعي خلال عام 2000، حيث زادت من 11.9 ألف دولار إلى 16.2 ألف دولار، أي بنسبة بلغت 35.4 في المائة. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى استمرار الزيادة في أسعار النفط، ولا يعكس بالتالي زيادة حقيقية في إنتاجية العامل الصناعي، والتي هي رغم ذلك تعتبر متدنية مقارنة مع إنتاجية العامل الصناعي في كثير من الدول النامية والمتقدمة.

أما بالنسبة للهيكل القطاعي للصناعات، فما زال النفط والغاز يمثلان الجزء الأكبر من منتجات الصناعة الاستخراجية ويساهمان بالجزء الأكبر من القيمة المضافة لهذه المنتجات (85 في المائة). أما الصناعة التحويلية فتتوزع الأهمية النسبية فيها بين الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية بنسبة 30 في المائة، والصناعات الغذائية بنسبة 17 في المائة، وصناعة المعدات ووسائل النقل بنسبة 14 في المائة، وصناعة الملابس والمنسوجات بنسبة 10 في المائة، والصناعات الأخرى بنسبة 29 في المائة.

وتعتبر الصناعات الهيدروكربونية من أكثر الصناعات نمواً عام 2000، إذ زادت الطاقة الإنتاجية للبتروكيماويات من 22 مليون طن إلى 31 مليون طن، وزادت طاقات التكرير بمعدل 205 ألف برميل في اليوم لتصل إلى نحو 6592 ألف ب/ي. كما تحسن أداء قطاع مواد البناء وخصوصاً صناعة الأسمنت إذ زاد معدل استغلال مصانع الأسمنت من 47 في المائة إلى 70 في المائة وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على الأسمنت المواكب لاستمرار الانتعاش الاقتصادي خصوصاً في الدول العربية المصدرة للنفط، كما بلغ إنتاج الأسمدة ومنتجاتها الوسيطة نحو 91 مليون طن عام 1999. وتتوافر صناعة الأدوية في عدد من الدول العربية ويبلغ عدد المنشآت الصناعية في الدول العربية نحو 200 مصنعاً للأدوية والمستلزمات الطبية تتمركز في مصر والأردن والجزائر وليبيا وسورية والإمارات.

كذلك زادت طاقات إنتاج الحديد والصلب لتصل إلى 11.6 مليون طن سنوياً. كما زاد إنتاج الألمنيوم في كل من البحرين والإمارات وذلك لأغراض الاستهلاك المحلي والتصدير.

ويساهم قطاع الصناعة في الحد من تداعيات ظاهرة الفقر، فالصناعة الاستخراجية، تساهم في توفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية، وللخدمات الأساسية مثل التعليم والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي، وخدمات الصرف الصحي وخدمات البنية الأساسية. كما تساهم الصناعة التحويلية في زيادة حجم التشغيل والإنتاج والدخول وهو ما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة.

ومن جانب آخر، فإن تشجيع القطاع الخاص وزيادة دوره في القطاع الصناعي، يعد أمراً هاماً لزيادة فرص العمل، وخاصة في الصناعات الكثيفة الاستخدام للعمالة، والتي يمكن عن طريق تكثيف الاستثمار فيها، مع تحسين النوعية والقدرة التنافسية، المساهمة في الحد من ظاهرتي البطالة والفقر.

البنية الأساسية

أولت الدول العربية خلال العقود الماضية اهتماماً كبيراً لقطاعات البنية الأساسية، خاصة في مجالات مياه الشرب، والصرف الصحي، والنقل، والإسكان نظراً للأهمية والمكانة الكبيرة التي تحتلها هذه القطاعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتمكنت الدول العربية من تحقيق إنجازات ملموسة في إنشاء وتطوير بنية هذه القطاعات والخدمات التي توفرها. غير أنه لا يزال هناك معوقات كثيرة تواجه هذه القطاعات يتمثل أهمها في عدم كفاية التمويل المتاح للاستثمارات اللازمة لتطويرها لتحسين مستوى ونوعية الخدمات وتوسيع نطاق شمولها لمواكبة الزيادة المستمرة في السكان، وتقليص الفجوة في توفرها بين الريف والحضر.

ففي قطاع مياه الشرب، يبلغ مجموع استهلاك المياه لأغراض الشرب في الدول العربية سنوياً نحو 14.6 مليار متر مكعب، ولأغراض الصناعة نحو 9.4 مليار متر مكعب، وهو ما يعادل نحو 13 في المائة من مجموع الاستخدامات في الوطن العربي الذي يبلغ سنوياً نحو 190.7 مليار متر مكعب. وبالتالي، فإن إمدادات المياه للأغراض المنزلية والصناعية

لا تواجه خطراً حقيقياً حيث يمكن تحويل ما بين 10-15 في المائة من استهلاك الزراعة البالغ 166.5 مليار متر مكعب عن طريق ترشيد أساليب الري لتلبية أغراض الشرب والصناعة لمدة عقدين على الأقل.

وقد مثلت المياه الجوفية منذ سنوات عديدة المصدر الرئيسي للمياه لأغراض الشرب والصناعة، إلا أنه مع التزايد السريع للسكان وارتفاع الطلب على المياه لهذه الأغراض أصبحت المياه السطحية هي مصدر المياه الرئيسي لهذه الأغراض في العديد من الدول مثل مصر والجزائر وتونس والمغرب. أما في دول الخليج العربية فتعتبر تحلية مياه البحر المصدر الرئيسي لمياه الشرب، حيث تمثل حوالي 85 في المائة من إنتاج المياه لهذه الأغراض. ولم يعد استخدام تحلية المياه لتلبية احتياجات الشرب والصناعة مقتصرًا على هذه الدول، بل أصبح يشمل ليبيا والعراق ومصر وتونس والجزائر والمغرب.

وعلى الرغم من الاهتمام الذي أولته الدول العربية لمياه الشرب خلال العقدين الأخيرين، إلا أن حوالي 26 في المائة من مجموع السكان لا يزالون محرومين من هذه الخدمات، وما زالت نسب الربط بالشبكات العمومية في الوسط الحضري متدنية في العديد من الدول. ويعاني العديد من المدن المزودة بمياه الشرب وحتى بعض العواصم العربية من الانقطاعات المتكررة لمياه الشرب. أما في الريف فإن نسب التزود بالمياه أكثر تدنياً في العديد من الدول العربية، ويعاني السكان فيه من عدم توفر المياه النقية، حيث تبلغ نسبة المياه المفقودة حوالي 40 في المائة من الكميات المنتجة وتصل في بعض الأحيان إلى 60 في المائة. كما يعتبر الطلب الفردي على مياه الشرب مرتفعاً نسبياً في العديد من الدول العربية. ويرتبط ذلك وبدرجة كبيرة بمستوى تسعيرة المياه، حيث تدعم الدول العربية تسعيرة المياه، وبدرجات متفاوتة، ولا يتم في أي حال من الأحوال استرداد كامل تكاليف إمدادات مياه الشرب.

يعاني قطاع مياه الشرب في الدول العربية من العديد من المشاكل المؤسسية والمالية والتنظيمية. ففي العديد من الدول تتعدد الجهات المعنية في هذا القطاع بالقيام بدراسات المشاريع وتنفيذها، وتتعدد أحياناً الشركات والهيئات التي تقوم بتوزيع المياه، وينعدم في أغلب الأحيان المستوى المطلوب من التنسيق فيما بينها. كما يؤثر تدني استرداد تكاليف بيع المياه سلباً على الأوضاع المالية للشركات التي توزع المياه والتي تشكو بدورها من ارتفاع عدد العاملين لديها وتدني الأداء جراء انخفاض الأجور.

وتساهم هذه الأوضاع في زيادة حجم التحديات المستقبلية لهذا القطاع الناتجة أساساً عن ارتفاع الطلب على المياه بوتيرة كبيرة، ومن ثم ضخامة الاستثمارات المطلوبة لمواكبة هذا الطلب، وهو الأمر الذي يتجلى في بعض جوانبه في الصعوبات الكبيرة التي تواجهها بعض الحكومات العربية في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع اللازمة. وتسعى بعض الدول العربية إلى اللجوء إلى القطاع الخاص لتمويل مثل هذه المشاريع، أو أجزاء منها، في إطار "عقود إنشاء - تشغيل - وتحويل". كما أن بعض الدول العربية بدأ في فسخ المجال أمام مشاركة القطاع الخاص من خلال عقود امتياز لإدارة شبكات المياه، أو عقود الإدارة، أو إنشاء محطات التحلية.

إن اللجوء إلى القطاع الخاص قد يساهم في حل مشكلة التمويل وفي تخفيض تكاليف المياه، ولكن ستظل هذه التكلفة أعلى بكثير من التعرف المدعومة حالياً في الدول العربية. وقد يساهم تطبيق تسعيرة تأخذ بعين الاعتبار التكاليف الحدية للمياه، وتراعي في الوقت نفسه الشرائح الفقيرة، في حل مشكلة تعرفه المياه التي تعد أحد أهم مشاكل هذا القطاع.

وفي قطاع الصرف الصحي، أدت الزيادة السكانية والتوسع العمراني في الدول العربية إلى تنامي الطلب على خدمات الصرف الصحي. وعلى الرغم من المشاريع العديدة التي نفذتها الدول العربية لتحسين هذه الخدمات، إلا أن هناك مناطق واسعة، خاصة في الريف ومناطق الفقراء حول المدن، ما زالت تعاني من نقص كبير في هذه الخدمة. وتتباين خدمات الصرف الصحي ما بين الدول العربية، كما تتباين أيضاً في داخل الدولة الواحدة ما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وتبلغ نسبة المستفيدين بالصرف الصحي من سكان الوطن العربي حوالي 62 في المائة، وتصل إلى نحو 84 في المائة في المدن وحوالي 35 في المائة في الريف.

وتبلغ نسبة السكان المشمولين بخدمات شبكات الصرف الصحي العامة حوالي 65 في المائة في البحرين وقطر، وحوالي 55 في المائة في الأردن، و40 في المائة في مصر، ولا تزال هذه النسبة منخفضة في الكثير من المدن العربية. ومن النادر وجود شبكات عامة لتجميع مياه الصرف الصحي في المناطق الريفية في كافة الدول العربية.

ويلاحظ تباين أساليب التخطيط لمحطات المعالجة في الدول العربية، حيث تتبع بعض الدول أسلوب المركزية، أي إنشاء محطة معالجة رئيسية واحدة كما هو الحال في البحرين ومدينة عمان ومدينة دمشق، أو تتبع أسلوب اللامركزية كما هو الحال في مدينة مسقط حيث تتوفر أكثر من 106 محطة معالجة. كما يلاحظ وجود كافة أنواع محطات المعالجة (الميكانيكية والأحواض الطبيعية) في الدول العربية.

وتعمل بعض الدول العربية على الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة وخاصة للأغراض الزراعية، حيث تستخدم المياه المعالجة في ري المحاصيل العلفية والملاعب وري جوانب الطرق والساحات الخضراء. وبالنظر إلى اعتبار الدول العربية ضمن الدول الفقيرة مائياً، فإن من الأهمية بمكان الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة في أغراض الزراعة، وذلك في إطار الضوابط والمعايير المنظمة لمثل هذا الاستخدام.

ويلاحظ أن التعرف المطبقة لخدمات الصرف الصحي في معظم الدول العربية لا تغطي الحد الأدنى لاسترداد تكاليف التشغيل والصيانة، مما يؤدي إلى ضغوط مالية على الجهات العاملة وتراجع نوعية الخدمة مع مرور الزمن. لذلك، بدأت بعض الدول في خصخصة قطاع الصرف الصحي بمراحله المختلفة وذلك من إنشاء شبكات الصرف ومحطات الضخ والمعالجة إلى تشغيل وصيانة هذه المرافق وإعادة استخدام المياه المعالجة. وما زالت عمليات الخصخصة في أطوارها الأولى، وقد تم توقيع عقود في كل من مصر والكويت والأردن والمغرب وعمان لإدارة وتشغيل بعض محطات معالجة مياه الصرف الصحي ومحطات الضخ وصيانتها.

ومن الأمور التي يعاني منها قطاع الصرف الصحي في الدول العربية وتستهلك العمل على معالجتها بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة المعوقات المالية وبخاصة نظام تسعير الخدمة المناسب لتغطية تكلفة التشغيل والصيانة، ونقص الكوادر المحلية المختصة في الصرف الصحي، وضعف برامج الصيانة الوقائية للأجهزة والمعدات في معظم الدول. كذلك، فإن من الأمور التي من شأنها أن تساهم في تحسين أداء هذا القطاع العمل بأسلوب الإدارة المتكاملة لمنطقة التجميع الواحدة لضمان عدم وصول مياه الصرف المعالجة وغير المعالجة إلى مصادر مياه الشرب، وإعطاء أولوية لتوفير خدمة الصرف الصحي للمناطق ذات التأثير الأكثر على عناصر البيئة، وكذلك سن التشريعات الملائمة فيما يتعلق بمواصفات المياه الناتجة من محطات الصرف الصحي وطرق استخدامها وتصريفها والتخلص من الرواسب الناتجة عن عمليات المعالجة، بالإضافة إلى توفير نظام متكامل للمعلومات الخاصة بمياه الصرف الصحي للاستفادة منها في التخطيط واتخاذ القرارات المناسبة لاستخدامات تلك المياه، ومراقبة التلوث.

وبالنسبة لقطاع النقل، فقد شهدت فترة التسعينيات تطوراً ملحوظاً في شبكات الطرق والمركبات العاملة عليها في الدول العربية، إذ ارتفع إجمالي أطوال شبكات الطرق من حوالي 499 ألف كم في عام 1991 إلى حوالي 581 ألف كم عام 1996، وازداد عدد المركبات خلال الفترة نفسها من 12.5 مليون مركبة إلى 16.8 مليون مركبة. ومع ذلك، فإن كثافة الطرق تعتبر منخفضة في الدول العربية إذا ما قورنت بالدول المتقدمة، كما تعاني هذه الطرق من ضعف في الصيانة وهو ما يقلل من عمرها الافتراضي وكفاءتها في خدمة حركة المرور.

ويساهم النقل بالسكك الحديدية بنسبة متواضعة من إجمالي حركة النقل في الدول العربية. وتتصف الشبكة بمحدودية انتشارها وترابطها، إذ تقع في 11 دولة عربية فقط ويبلغ طولها الإجمالي حوالي 25.3 ألف كم وتستخدم حوالي 2250 قاطرة ديزل و360 قاطرة كهربائية. كما تتباين المواصفات الفنية والقياسية لهذه الشبكة وتعتبر في الكثير من الحالات متدنية بسبب ضعف الصيانة.

وتتميز الموانئ البحرية في الدول العربية بموقعها الاستراتيجي، وقد امتلك الأسطول التجاري العربي في عام 1996 ما مجموعه 803 سفينة بلغ إجمالي حمولتها حوالي 13.6 مليون طن، كما بلغ إجمالي حركة السفن حوالي 137 ألف سفينة قادمة ومغادرة، نقلت حوالي 390 مليون طن من البضائع وحوالي 2.2 مليون راكب. وتحتوي الموانئ المنطقة العربية على عدد كبير من محطات الحاويات التي يعتبر استخدامها في الموانئ العربية في مراحل مختلفة من التطور، وتسعى إلى منافسة الموانئ المجاورة في هذا المجال.

وتألف الأسطول الجوي العربي في عام 1998 من 396 طائرة قامت بنقل حوالي 38 مليون راكباً بينما بلغ عدد الركاب القادمين والمغادرين في المطارات العربية ما مجموعه حوالي 55 مليون راكباً. وتشهد الدول العربية حالياً طفرة في مشاريع تطوير المطارات، لتحسين خدماتها، ولتمكينها من المنافسة ومواجهة الطلب المتزايد على النقل الجوي.

وقد شهد قطاع النقل في السنوات الأخيرة عدداً من مشاريع الربط العربية. وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى أهمية مشاريع الطرق البرية التي تربط بين الدول العربية ثنائياً أو جماعياً، مثل الطريق المغاربي السريع، والطريق الذي يربط دول الخليج العربية بعضها ببعض، والطرق الرابطة بين سورية ولبنان، ومصر والسودان وغيرها. كما أثمرت جهود الاتحاد العربي للسكك الحديدية في إقرار مجلس وزراء النقل العربي مشروعاً لربط الدول العربية بتسعة محاور رئيسية من السكك الحديدية يقدر طولها الإجمالي بحوالي 20 ألف كم تحتاج إلى 10 آلاف عربة للركاب و70 ألف عربة للبضائع.

ورغم التطورات التي أمكن إحرازها في قطاع النقل، فإن هذا القطاع يواجه معوقات كثيرة يتمثل أهمها في ارتفاع تكاليف المشاريع، وشح الموارد المالية، وضعف الهياكل التنظيمية والإدارية وقلة مخصصات الصيانة للمشاريع المكتملة والقابلة للتنفيذ.

وتتمثل أهم الصعوبات التي تواجه تطوير النقل بالسكك الحديدية، في قلة اهتمام الحكومات ومؤسسات التمويل بهذه الوسيلة بالمقارنة مع الاهتمام التي تحظى به شبكات الطرق البرية، الأمر الذي يزيد من الصعوبات في توفير التمويل اللازم. أما بالنسبة للنقل البحري، فإن عدداً من الموانئ العربية تعاني من قصور في هياكلها الأساسية ومن محدودية قدراتها في خدمات الحاويات مما يضعف قدرتها على المنافسة الشديدة التي تتعرض لها من الموانئ الأخرى.

وعلى الرغم من المستوى الجيد نسبياً للهياكل الأساسية لخدمات النقل الجوي في الدول العربية بشكل عام، إلا أنه من المتوقع أن يعترض السوق الجديدة للنقل الجوي عند تحريرها عدة عوامل تتمثل في ازدياد السعة وانخفاض الإنتاجية وارتفاع التكاليف إضافة إلى فتح أبواب المنافسة الدولية. ولا بد من تدارك الموقف ومواجهة هذه المشاكل باستراتيجيات تشمل تدابير تنظيمية وإدارية وأخرى تتعلق بتطوير البنية التحتية والتنسيق بين مؤسسات وشركات الطيران العربية.

وفي ضوء عدم كفاية التمويل المتوفر من المصادر التقليدية، عمد بعض الدول العربية إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع النقل، ومع ذلك فإن الاستجابة خلال العقد الماضي كانت محدودة. ومن المتوقع أن يستمر قطاع النقل في الاعتماد على توفير الحكومات للتمويل اللازم لبناء هياكله الأساسية وأن تبقى مشاركة القطاع الخاص في تلك الهياكل متواضعة.

ويحتل قطاع الإسكان أهمية خاصة نظراً لارتفاع معدلات النمو السكاني. ويعتبر النمو السريع للمدن العربية، واكتظاظها بالسكان من السمات السكانية المميزة للوطن العربي، حيث يقدر عدد سكان هذه المدن في عام 2000 بحوالي 160 مليوناً يمثلون حوالي 57 في المائة من إجمالي السكان. وقد تجاوزت الكثافة السكانية في هذه المدن 25 ألف نسمة في الكيلو متر المربع. وتتميز الدول العربية بتركز سكان الحضر في مدينة أو مدينتين كبيرتين في كل منها، وغالباً ما تكون أحدهما العاصمة. ويقدر أن نصف سكان المدن العربية لا يجدون السكن المناسب مقارنة بنحو 2 في المائة في الدول المتقدمة.

وتتفاوت نسب سكان العواصم العربية الذين يعيشون في مساكن غير ملائمة، إذ تنخفض هذه النسب في الكويت، وعمان، والدوحة وترتفع في القاهرة وبيروت وتونس والرباط.

ويقدر نصيب الفرد العربي من مساحة السكن في المتوسط بنحو 4 متر مربع مقابل 20 متر مربع في الدول المتقدمة. وتتميز المساكن في الوطن العربي بارتفاع تكلفتها قياساً بالمعدلات العالمية، ومستويات الدخل، وأسعار الأراضي المغالى فيها مما يعد من أهم أسباب القصور في عرض المساكن.

ويستوعب نشاط المقاولات في الدول العربية نحو 10-15 في المائة من الأيدي العاملة، ويساهم في تنشيط مجموعة واسعة من الصناعات والمهن والحرف من خلال ارتباطه مع معظم قطاعات الإنتاج والخدمات. وعلى الرغم من أن صناعة التشييد والبناء في الدول العربية تعاني من مشكلات عدة أهمها نقص الضوابط والتشريعات والمصادر التمويلية الداعمة ومنافسة الشركات الأجنبية، إلا أن قدرات المقاولات العربية وإمكاناتها قد زادت خلال العقود الأربعة الماضية مما مكنها من زيادة حصتها في السوق العربية من نحو 20 في المائة إلى نحو 50 في المائة خلال تلك الفترة.

وبالرغم مما نُفذ في قطاع الإسكان من استثمارات كبيرة، إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة بالاحتياجات، إذ ما زالت مشكلة التمويل إحدى أهم المشاكل التي تواجه قطاع الإسكان في الدول العربية. وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات التمويل العربية والدولية ساهمت في معالجة هذه المشكلة من خلال القروض الموجهة لهذا القطاع.

ويتطلب تطوير قطاع الإسكان ومرافقه في الدول العربية وضع خطط وطنية تركز على وسائل مواجهة التحديات، وتحديد الجهود والبرامج والموارد اللازمة لتأمين المسكن المناسب بالمساحة الكافية والأسعار المعقولة لمستخدميه. ومن الأهمية بمكان أن تتسم هذه الخطط بالتكامل والشمولية، مما يتطلب وضع الخطط الفرعية والبرامج والخطوات العملية لمواجهة المعوقات التي تواجه تطور القطاع وضرورة التنسيق مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة. كما يتطلب تطوير الوضع السكني تحسين الوضع البيئي، وتحقيق العدالة في توزيع المشاريع الاستثمارية في المناطق الجديدة، إضافة إلى توحيد المواصفات والمقاييس، وإدخال التقانات المناسبة في عمليات البناء من حيث التصميم وحجم الأبنية والأبعاد البيئية.

التطورات في مجال النفط والطاقة

تعتبر حالة التوازن التي سادت السوق النفطية السمة الرئيسية الأولى المميزة لتطورات السوق النفطية في عام 2000، كما مثل تراجع مناخ المواجهة بين المستهلكين والمنتجين السمة الرئيسية الثانية. وقد زادت الدول النفطية إنتاجها أربع مرات خلال عام 2000 لتحقيق الاستقرار في السوق النفطية، وبلغ حجم تلك الزيادات 3.7 مليون ب/ي ليصل إنتاج أوبك إلى 26.7 مليون ب/ي. وتبنت دول أوبك آلية جديدة لتحقيق سعر مستهدف لسلة خاماتها هو 25 دولار للبرميل. وأدت الزيادة في إمدادات أوبك إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات العالمية من 74.1 مليون ب/ي في عام 1999 إلى 76.7 مليون ب/ي في عام 2000.

ولم تقف مستويات الأسعار التي شهدها عام 2000 حائلاً دون ارتفاع الطلب العالمي على النفط، حيث ازداد بنحو واحد مليون ب/ي ليصل إلى 75.7 مليون ب/ي. وارتفع الطلب في الدول الصناعية إلى نحو 47.9 مليون ب/ي، كما ارتفع استهلاك الدول النامية إلى 23.6 مليون ب/ي، بينما بقي استهلاك الدول المتحولة عند 4.2 مليون ب/ي.

ولقد أدت الزيادات المتواصلة في الإنتاج إلى ارتفاع المخزونات النفطية حيث بلغ عدد الأيام التي يغطيها المخزون 54 يوماً في الربع الرابع مقابل 53 في الربع الأول من عام 2000. هذا وقد بلغ سعر سلة خامات أوبك 27.6 دولار للبرميل في عام 2000 مقابل 17.5 دولار للبرميل في عام 1999. وأدى ارتفاع أسعار النفط إلى ازدياد قيمة الصادرات النفطية للدول العربية من 118.1 مليار دولار عام 1999 إلى حوالي 179.5 مليار دولار في عام 2000، أي بزيادة قدرها نحو 61.4 مليار دولار مما كان له انعكاسات إيجابية على مجمل الأنشطة الاقتصادية خلال العام.

ولقد ساهمت الزيادة في العائدات النفطية خلال العقود الثلاثة الماضية في رفع مستوى التنمية البشرية، ويتضح ذلك من خلال مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث احتلت الدول العربية النفطية المراتب الأولى، ويعكس ذلك مدى مساهمة النفط في الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

وازداد استهلاك الدول العربية من الطاقة خلال الفترة 1996-2000 بمعدل قدره 3.3 في المائة سنوياً إذ بلغ 6.5 مليون ب م ن/ي في عام 2000 مقابل 5.7 مليون ب م ن/ي في عام 1996. ولم يحصل ارتفاع ملموس في معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية، إذ ازداد هذا المعدل من 8.1 برميل مكافئ نفط في عام 1996 إلى 8.3 برميل مكافئ نفط في عام 2000. وتعتمد الدول العربية اعتماداً شبيه كامل على مصادر النفط والغاز الطبيعي لتغطية احتياجاتها من الطاقة، إذ يلبي هذان المصدران أكثر من 96 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة.

وقد شهدت الفترة 1995-2000 تنامي حجم الاستثمارات في العديد من المشاريع في مجالات الصناعة النفطية المختلفة بالدول العربية. وبلغت تكاليف المشاريع الممولة في بعض الدول العربية ما يزيد عن 12 مليار دولار. ويقدر حجم الاستثمارات المطلوبة على المستوى الدولي لزيادة حجم الإنتاج من النفط الخام لمقابلة الطلب المتراد حتى عام 2010 بنحو 950 مليار دولار، وتقدر احتياجات منطقة الخليج العربي بحوالي 25 في المائة من إجمالي هذه الاستثمارات للوصول بمستوى الإنتاج إلى حوالي 44 مليون ب/ي.

التطورات المالية

شهدت أوضاع الموازنات الحكومية في الدول العربية خلال عام 2000 تحسناً ملحوظاً، عكس بصورة رئيسية استمرار التحسن في الأسعار العالمية للنفط خلال هذا العام. فقد ازدادت الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة بلغت حوالي 62 في المائة خلال العام، لتصل إلى حوالي 116.6 مليار دولار. وقد أدت زيادة الإيرادات النفطية وكذلك الارتفاعات التدريجية المتواصلة في الإيرادات الأخرى إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية خلال العام بنحو 32 في المائة لتبلغ نحو 197 مليار دولار، وارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4.5 نقطة مئوية عن مستواها في العام السابق

لتبلغ 31.5 في المائة. وعلى الرغم من التحسن في الإيرادات النفطية، إلا أن ذلك لم يقابله في الدول المعنية زيادة مماثلة في الإنفاق العام أو تباطؤ في نهج الإصلاح، الذي واصلته هذه الدول وبقية الدول العربية بغية تعزيز أوضاع موازنتها العامة القابلة للاستمرار. وقد ساعد تحسن الإيرادات في تفعيل دور السياسات المالية وإيجاد البيئة والمناخ الملائمين لترسيخ الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التوجه نحو توسيع دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، استمرت الدول العربية خلال عام 2000 في جهودها لاستكمال وتعميق الإصلاحات الهيكلية في جانبي الإيرادات والنفقات. وشمل ذلك في جانب الإيرادات العمل على إصلاح النظم الضريبية وتوسيع قاعدتها وزيادة مرونتها، وتحسين هيكل الحوافز لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. وفي جانب النفقات، تواصل العمل على إدخال الإصلاحات على هيكل النفقات الحكومية بهدف ترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءة تخصيص الموارد. وتظهر البيانات المجمعة أن الزيادة في إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2000 بلغت نحو 10 في المائة وأن نسبته إلى الناتج المحلي قد تراجعت بنحو 1.2 نقطة مئوية من مستواها في العام السابق لتصل إلى 31.6 في المائة.

وقد عكست بيانات الموازنات العامة المجمعة للدول العربية التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، إذ ارتفع الفائض الجاري لهذه الموازنات بمقدار كبير بلغ 33.0 مليار دولار خلال العام، ليصل إلى نحو 37.0 مليار دولار أي ما يعادل 5.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما تقلص العجز الكلي في هذه الموازنات البالغ 32.1 مليار دولار عن عام 1999 وما نسبته 5.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى عجز كلي بلغ حوالي مليار دولار، أي ما يعادل نحو 0.2 من الناتج المحلي الإجمالي. ويلاحظ على الصعيد الفردي للدول العربية، أن ست دول عربية قد حققت فائضاً كلياً في موازنتها العامة خلال هذا العام مقابل دولتين فقط خلال العام السابق، فيما تراجع العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي لغالبية الدول الأخرى خلال العام. وقد أدت هذه التطورات إلى تراجع المديونية الداخلية منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية إلى 55.7 في المائة.

ومن جانب آخر، لعبت السياسة المالية دوراً هاماً في إطار السياسات والإجراءات الاقتصادية التي طبقتها الدول العربية لمحاربة الفقر، وذلك سواء ما يتعلق منها بالإجراءات التي تم اتخاذها في جانب الإنفاق، أو على صعيد الإجراءات المتعلقة بالسياسة الضريبية. ويتبين من هيكل الإنفاق، تزايد حصة القطاعات الاجتماعية والصحة والتعليم من النفقات الجارية. ويجسد ذلك حرص السلطات في أغلب الدول العربية على تحسين أوضاع الفقراء، وذلك لأهمية هذه الجوانب في تحسين الأوضاع المعيشية لهم. وتشير البيانات إلى أن الدول العربية قد أنفقت خلال عام 2000، نحو 34.2 مليار دولار على هذه القطاعات مقابل متوسط بلغ حوالي 29 مليار دولار خلال عقد التسعينات.

ولا تقتصر جهود السلطات في محاربة الفقر على تخصيص المزيد من الموارد لهذه القطاعات، بل سعت كذلك لتطوير آليات وشبكات الحماية الاجتماعية التي أنشأتها لتخفيف أعباء المعيشة على الطبقات الفقيرة التي قد تنتج عن الإجراءات المتواصلة للحد من الدعم العام الذي أثبتت التجارب ارتفاع كلفته وضعف كفاءته في تحسين معيشة الفقراء. كذلك، حرصت السلطات على توجيه الإنفاق الاستثماري للمشروعات التي تخدم المناطق الفقيرة والناحية، بالإضافة إلى منح

الحوافز المختلفة للاستثمار في هذه المناطق. كما حرصت بعض السلطات مع بدء تطبيق الضرائب على الاستهلاك على تقديم بعض الإعفاءات لعدد من السلع والخدمات الضرورية وذلك مراعاة للطبقات الفقيرة وللحد من التأثير السلبي لهذه الضرائب عليها.

التطورات النقدية والمصرفية وأسواق الأوراق المالية

في المجال النقدي، وفي إطار توجهات السياسة الاقتصادية العامة الرامية إلى الحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية، وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي الذي يعد أمراً أساسياً لتدعيم الإصلاحات الهيكلية وتعزيز فرص ومقومات النمو الاقتصادي المستدام، واصلت السلطات في الدول العربية خلال عام 2000 اتباع سياسة نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار المحلية وأسعار الصرف، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما يتناسب مع أهداف السياسة النقدية ومتطلبات تمويل حركة النشاط الاقتصادي لمختلف الوحدات الإنتاجية وبخاصة في القطاع الخاص. وبغية تعزيز كفاءة وفعالية السياسة النقدية وإعطاء دور أكبر لعوامل السوق، واصلت السلطات النقدية في الدول العربية خلال العام تدعيم التوجه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية، وذلك وفقاً للمراحل التي قطعتها كل منها في هذا المجال. ونظراً لارتباط نجاح السلطات في تطوير الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية بمدى تطور أسواق ما بين البنوك والأسواق الثانوية ونظم المدفوعات الوطنية المعمول بها، فقد تواصلت في الدول العربية خلال العام الجهود المتعلقة بتطوير تلك المجالات.

وقد أظهرت التطورات أن معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية ككل قد ارتفع خلال عام 2000 ليلبلغ 10.3 في المائة مقارنة بمعدل بلغ 9.7 في المائة عام 1999، أما على مستوى الدول العربية فرادى، فقد تباينت معدلات نمو السيولة المحلية في عام 2000 حيث كانت معدلات نموها أعلى من العام السابق بدرجات متفاوتة في كل من البحرين وجيبوتي والسودان وسورية والكويت وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن، في حين كانت تلك المعدلات أقل من العام السابق في كل من الإمارات والأردن وتونس والجزائر والسعودية وعمان وقطر ولبنان والمغرب.

وكنتيجة للتحسن الملحوظ في أوضاع الموازنات الحكومية، انحسر دور صافي الائتمان الحكومي كمصدر للتوسع في السيولة المحلية بل وكان له خلال العام أثر انكماشى على السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية ككل. وسمح ذلك بتوجيه القدر الأكبر من الموارد لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص في إطار التوجهات الرامية إلى تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في النشاط الاقتصادي. وقد أدت هذه التطورات إلى حدوث تحول في هيكل توزيع الائتمان لصالح القطاع الخاص في جميع الدول العربية تقريباً خلال عام 2000.

وفي المجال المصرفي، تظهر البيانات تواصل النمو في مختلف أوجه النشاط المصرفي في الدول العربية خلال عام 2000، كما تشير البيانات إلى محافظة المصارف العربية على النسب الجيدة للأداء المالي في ظل الارتفاع في ربحية العديد منها خلال العام. إلا أن الملاحظ هو أن معدلات نمو الموجودات والودائع والتسليفات حسب الميزانيات المجمعة

للمصارف التجارية العربية كانت أقل من مثيلاتها في الأعوام السابقة. ومن جانب آخر، واصلت المصارف العربية حرصها على مواكبة التطورات في مجال التقنيات والخدمات المصرفية وإدخال الملائم منها، إلا أن هذا التوجه ما يزال بطيئاً وفي خطواته الأولى لدى العديد من هذه المصارف. كذلك استمرت من ناحية أخرى عمليات الدمج والحيارة في القطاع المصرفي العربي والتي بلغت خلال عام 2000 ست عمليات دمج، خلت من مصارف كبيرة.

وفيما يتعلق بأسواق الأوراق المالية، واصلت الدول العربية خلال العام إدخال المزيد من الإصلاحات على أسواقها المالية، تمحورت حول تحديث التشريعات، وتطوير الإطار المؤسسي، والارتقاء بأنظمة وآليات التداول والتسوية، وتعزيز جوانب الإفصاح والشفافية والحماية للمتعاملين. كما عملت هذه الأسواق على تعزيز أوجه التعاون فيما بينها، من خلال عقد اتفاقيات التعاون والإدراج المشترك. أما على صعيد الأداء العام للأسواق المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، فقد أظهر مؤشر الأسعار المركب لهذه الأسواق الذي يعده الصندوق تراجع أداء هذه الأسواق خلال عام 2000، إذ انخفض بنحو 10.6 في المائة خلال هذا العام. وقد شمل التراجع معظم هذه الأسواق، باستثناء سوقي السعودية والكويت. كما انخفضت كذلك القيمة السوقية الإجمالية للأسواق العربية بنسبة 0.7 في المائة لتبلغ نحو 148.2 مليار دولار في نهاية العام. إلا أنه في المقابل تظهر هذه البيانات تحسناً نسبياً في سيولة الأسواق العربية خلال هذا العام، إذ ارتفع معدل دوران الأسهم لهذه الأسواق مجتمعة من 23.9 في المائة عام 1999 إلى 24.7 في المائة، وذلك على الرغم من الانخفاض في نشاط التداول في سوق الكويت الذي يعتبر السوق الأكثر نشاطاً بين أسواق الأوراق المالية العربية.

التجارة الخارجية والبيئية

أدى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية خلال عام 2000 إلى تحسن ملحوظ في قيمة التجارة العربية الخارجية، حيث بلغت قيمة الصادرات العربية 243.3 مليار دولار عام 2000 مقارنة مع 170.0 مليار دولار في العام السابق. وارتفعت أيضاً قيمة الواردات العربية لتصل إلى 152.5 مليار دولار عام 2000 مقارنة بنحو 144.4 مليار دولار عام 1999.

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية بالنسبة للدول العربية فرادى، فقد تصدرت الدول التي يشكل فيها النفط الخام السلعة الرئيسية للتصدير أعلى نسب الارتفاع في قيمة الصادرات العربية، في حين حصل بعض التراجع في صادرات الدول العربية التي ترتبط عملتها باليورو، الذي انخفضت قيمته مقابل الدولار الأمريكي بصورة حادة خلال عام 2000.

وبالنسبة لحصة التجارة العربية الخارجية في التجارة العالمية، أدت الزيادة الملحوظة في الصادرات النفطية إلى زيادة حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية لتصل إلى 3.9 في المائة، في حين حافظت الواردات العربية تقريباً على حصتها في الواردات العالمية عام 2000 مقارنة مع العام السابق.

ولم يطرأ تغير هام يذكر في الأوضاع النسبية لاتجاه التجارة العربية، حيث سجلت حصة التجارة العربية سواء من جانب الصادرات والواردات مع كل من الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة، ودول جنوب شرق آسيا زيادات طفيفة.

وبالنسبة للتجارة العربية البينية، فقد شهدت تحسناً خلال عام 2000 إذ ارتفعت قيمتها بمعدل بلغ نحو 20.9 في المائة مقابل زيادة قدرها 3.2 في المائة في العام السابق. غير أن حصتها من إجمالي التجارة العربية الخارجية قد انخفضت من 8.8 في المائة في عام 1999 إلى 8.5 في المائة في عام 2000. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في معدل نمو الصادرات النفطية العربية إلى بقية دول العالم مقارنة بمعدل أقل لنمو الصادرات البينية للنفط.

وتلعب تجارة الخدمات دوراً هاماً ومنتزاعاً في التجارة العربية، حيث تساهم في المتوسط بحصة 24 في المائة من إجمالي التجارة العربية للسلع والخدمات. وتشمل تجارة الخدمات خدمات السفر والسياحة، والنقل والتأمين، والخدمات المصرفية والمالية، والاتصالات وخدمات الأعمال. وعلى صعيد الأهمية النسبية لتجارة الخدمات للدول فرادى، تحتل تجارة الخدمات مركزاً هاماً نسبياً في عدد من الدول العربية، من بينها مصر والأردن وتونس والمغرب.

وفي ضوء الاهتمام المتزايد بتحرير تجارة الخدمات سواء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو في إطار المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات والزراعة، فإنه من الأهمية بمكان أن تعنى الدول العربية في إطار برامجها الإحصائية الوطنية بتوفير الإحصاءات والمعلومات التفصيلية عن تجارتها الخارجية في الخدمات، إذ أن من شأن ذلك أن يساهم في التعريف بهذه التجارة ويساعد المسؤولين في الدول العربية على العمل على تحريرها بما يعزز القدرات التصديرية العربية إلى الأسواق العالمية.

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف

شهد وضع موازن المدفوعات والاحتياطيات الخارجية لمجموع الدول العربية تحسناً كبيراً خلال عام 2000. ويعزى ذلك في جانب الإيرادات، للمستوى المرتفع لأسعار النفط طوال العام المذكور، وما واكبه من ارتفاع في قيمة الدولار الأمريكي الذي تسعر به المبادلات النفطية إزاء العملات الدولية الأخرى. كما يعزى في جانب المدفوعات، إلى اعتدال نسب الزيادة في الواردات والمدفوعات الجارية الأخرى، الأمر الذي يعكس جهود ترشيد النفقات في إطار سياسات وإجراءات الإصلاح المالي والاقتصادي المطبقة في معظم الدول العربية.

وقد ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات العربية بحوالي 41 في المائة خلال عام 2000، بينما بلغت الزيادة في الواردات العربية الإجمالية نحو 5.6 في المائة. وفي ضوء ذلك، سجل الميزان التجاري لمجموع الدول العربية فائضاً في حدود 88 مليار دولار، وهو حجم للفائض لم يسبق تحقيق مثيل له منذ عامي 1980 و1981.

وعلى الرغم من ارتفاع عجز موازين الخدمات للدول العربية خلال عام 2000، الذي يعكس في جانب منه ارتفاع المدفوعات المرتبطة بالنفط، إلا أن الفائض التجاري الكبير المشار إليه كان كافياً لأن تسفر موازين الحسابات الجارية للدول العربية خلال عام 2000 عن فائض في حدود 58.8 مليار دولار. ويعد ذلك ثاني أكبر فائض خارجي جارٍ يتحقق على الإطلاق، حيث لم يزد عليه إلا الفائض المحقق في عام 1980 والمقدر بقرابة 74 مليار دولار. وكنسبة من الناتج

المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية في عام 2000، بلغ فائض موازين الحسابات الجارية نحو 9.4 في المائة مقارنة بفائض في حدود 1.4 في المائة في عام 1999.

ولقد انعكست هذه التطورات على موازين المدفوعات الكلية للدول العربية التي أسفرت عن فائض في حدود 36.7 مليار دولار هو الأكبر من نوعه منذ عام 1981. كما ارتفعت الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية بقرابة 20 في المائة في عام 2000 لتصل إلى نحو 102.7 مليار دولار.

وعلى صعيد المديونية الخارجية، سجل وضع المديونية الخارجية لمجموع الدول العربية المقترضة تحسناً كبيراً خلال عام 2000 مقارنة بالعام السابق وذلك في حجمه الإجمالي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي. فقد انخفض إجمالي الدين القائم في ذمة الدول العربية المقترضة بنحو 4.9 في المائة من 151.2 مليار دولار في عام 1999 إلى 143.8 مليار دولار في عام 2000. كما انخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 6.3 نقطة مئوية من 56.2 في المائة في عام 1999 إلى 49.9 في المائة في عام 2000، وهي المرة الأولى التي ينخفض فيها مستوى هذا المؤشر إلى دون 50 في المائة خلال العقدين الماضيين. كما انخفضت نسبة خدمة الدين العام الخارجي للدول المقترضة إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات من 17.7 في المائة عام 1999 إلى 15.6 في المائة في عام 2000.

وفي مجال نظم وأسعار الصرف، شهدت أسعار الصرف العربية تذبذبات حادة عام 2000 أدت إلى تراجع قيمة عشر عملات عربية مقابل الدولار الأمريكي. وقد تأثرت العملات العربية المرتبطة بعملة اليورو أكثر من غيرها، وذلك نتيجة لانخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي. وفي المقابل، شهدت العملات العربية ذات سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي ارتفاع قيمتها مقابل العملات الرئيسية الأخرى. وقد تعرضت ثلاث عملات عربية بوجه خاص إلى ضغوط أكثر حدة من غيرها من العملات العربية، وهي الليرة اللبنانية والجنيه المصري، والدرهم المغربي.

العون الإنمائي العربي

يعتبر العون الإنمائي العربي جانباً مهماً من جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية من جهة وباقي الدول النامية من جهة أخرى، ويتميز بشروطه الميسرة التي تتمثل في انخفاض سعر الفائدة، وطول فترتي السماح والسداد، وبالتالي ارتفاع عنصر المنحة فيه. ومن أبرز ما تتسم به معظم القروض المقدمة في هذا الإطار أيضاً هو عدم تقييدها بشروط التوريد والتنفيذ من قبل الدول والمؤسسات المانحة وعدم تدخلها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدول المستفيدة. وبذلك يكتسب العون الإنمائي العربي دلالات مهمة ذات أبعاد تنموية وحضارية، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الدول العربية الرئيسية المانحة للعون هي دول نامية تعتمد على عائدات النفط، لمواجهة أعبائها والتزاماتها المالية الداخلية والخارجية.

وقد بلغت المساعدات العربية الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية عام 2000 حوالي 1.1 مليار دولار أمريكي. وبذلك يبلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات خلال الفترة 1970-2000 حوالي 109 مليار دولار بلغت مساهمة السعودية فيها 64.1 في المائة، والكويت 16.5 في المائة، والإمارات 10.5 في المائة بينما ساهمت الدول العربية المانحة الأخرى بالباقي. وبلغت نسبة العون العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للمانحين الرئيسيين لعام 2000 حوالي 0.4 في المائة، وبلغت هذه النسبة 1.0 في المائة للكويت، و0.3 في المائة لكل من السعودية والإمارات.

وقد وصلت مؤسسات وصناديق التنمية العربية جهودها في دعم مشاريع التنمية في معظم الدول النامية، وأولت اهتماماً متزايداً لتمويل مشاريع التنمية البشرية ومكافحة الفقر، كصناديق التنمية الاجتماعية ومشاريع التنمية الريفية المندمجة، والإسكان الشعبي، والتسليف الإنمائي للمشاريع الصغيرة، وتطوير البنى الأساسية وخدمات التعليم والصحة في المناطق الفقيرة. وبلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لهذه المؤسسات لعام 2000 حوالي 3.5 مليار دولار، ساهم البنك الإسلامي للتنمية فيها بنسبة 43.3 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 25.9 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 10.1 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية 7.1 في المائة، وصندوق النقد العربي 4.5 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا 3.7 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية 3.4 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية 2.0 في المائة. وبهذا بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات وصناديق التنمية العربية حتى نهاية عام 2000 حوالي 56.7 مليار دولار، منها نحو 5.4 مليار دولار وجهت لمشاريع التنمية التي تستهدف مكافحة الفقر في الدول المستفيدة، ومساعدة الشرائح الاجتماعية منخفضة الدخل وسكان الريف.

التعاون الاقتصادي العربي – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامها الرابع في التنفيذ حيث قامت الدول الأربع عشرة الأعضاء في المنطقة بحلول مطلع عام 2001 بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي تفرضها بنسبة 40 في المائة من تلك التي كانت سارية في نهاية عام 1997. وتشكل هذه النسبة تخفيضاً هاماً على أسعار السلع العربية المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة. وقد اتسم البرنامج التنفيذي بالمرونة التي تمكن الدول الأعضاء من تعديل أوضاعها بصورة تدريجية ومنظمة ضمن إطار زمني محدد للوفاء بمتطلبات المنطقة. وقد أتاح البرنامج التنفيذي مبدأ الاستثناء لبعض السلع الزراعية وعدم تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية عليها خلال فترات زمنية محددة وهو ما اتفق على تسميته بالبرنامج الزراعية. كما أتاح البرنامج كذلك للدول الأعضاء الحصول على استثناء لفئة من السلع لمدة ثلاث سنوات بغرض إعطاء الصناعات المحلية فرصة لإعادة هيكلتها قبل فتحها للمنافسة العربية والأجنبية. وقد حصلت ست دول على هذا الاستثناء الذي تنتهي مدته في 2002/9/16. وعندها سيتم تطبيق مستوى ما وصل إليه التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية عام 2002 في إطار المنطقة والبالغ 50 في المائة على تلك السلع مباشرة.

وعلى الرغم من انضمام أغلب الدول العربية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والنتائج الإيجابية التي تم تحقيقها حتى الآن في مجال تنفيذ التخفيض التدريجي في الرسوم الجمركية وفقاً للجدول الزمني المعتمد، إلا أن تحرير التجارة

وتسهيل انسيابها فيما بين الدول العربية وزيادة حجمها لا يتحقق من خلال إزالة الرسوم الجمركية فقط، وإنما يتطلب كذلك اتخاذ العديد من الخطوات والإجراءات لإزالة العقبات الأخرى التي تعترض سبيل تحقيق هدف التحرير كما ظهر من التجربة التطبيقية حتى هذه المرحلة. ومن هذه العقبات غياب الشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية والسياسات التجارية التي تطبقها الدول أعضاء المنطقة، وكذلك عدم توفر المعلومات عن الأسواق العربية، الأمر الذي ينتج عنه انعكاسات سلبية على مجرى التطبيق الفعلي للمنطقة. كما أن من المعوقات كذلك التمييز في المعاملة الضريبية بين المنتج المحلي والمنتج المستورد من الدول أعضاء المنطقة، ويدخل في إطار ذلك فرض ضريبة أو رسوم على السلع المستوردة تختلف نسبتها عن تلك المفروضة على المنتج المحلي. ومن بين هذه العقبات كذلك القيود غير الجمركية التي تمثل عقبة رئيسية أمام تحرير التجارة، وهي تتمثل في القيود الكمية والإدارية، والقيود النقدية، والقيود الفنية واشتراطاتها وهي مجموعة من القيود الناتجة عن التشدد في تطبيق المواصفات والمقاييس المحلية، وتعقيد الحصول على شهادات الكشف والمطابقة.

وفي ضوء الخطوات المتسارعة لعولمة الاقتصاد الدولي ونظراً للدور المحوري الذي تلعبه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في حماية المصالح التجارية الحيوية للدول العربية وتعزيز مركزها في الاقتصاد الدولي، فلا بد من أن تعمل الدول العربية لتفعيل المنطقة وذلك من خلال الإسراع باستكمال إصدار قواعد المنشأ التفصيلية ومعاملة منتجات المناطق الحرة، وتفعيل آلية فض المنازعات، ووضع الضوابط المتعلقة بقواعد المنافسة وتنظيم الاحتكار، والعمل على توسيع نطاق شمول المنطقة لتتضمن تحرير تجارة الخدمات. فاستكمال قواعد المنشأ التفصيلية يعتبر الضمان العملي لتمتع السلع عربية المنشأ وحدها بالإعفاءات والامتيازات التي تتيحها المنطقة. كما أن ذلك سيساهم في تحديد معاملة منتجات المناطق الحرة القائمة في الدول العربية والتي لم يحسم بعد أسلوب معالجتها في إطار المنطقة. يضاف إلى ذلك أن استكمال إعداد لائحة إجراءات آلية فض المنازعات التي تزداد أهميتها مع تزايد حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء والمتعاملين في إطار المنطقة، يعتبر من الأمور الضرورية للحفاظ على المصالح الاقتصادية للأطراف المتعاملة. كما أن من العوامل المهمة في إنجاح وتطوير منطقة التجارة الحرة وجود قوانين متسقة بين الدول الأعضاء للمنافسة وتنظيم الاحتكار، ويقوم عدد من الدول بوضع مثل تلك القوانين. كما أن توسيع منطقة التجارة الحرة لتتضمن تحرير تجارة الخدمات، والعمل على تعزيز تكامل أسواق الخدمات في الدول العربية من شأنه أن يساعد كثيراً على علاج أوجه الخلل الهيكلي الذي تعاني منه الاقتصادات العربية منفردة، كما يساعد كذلك على توسيع رقعة السوق وتهيئة مجال أوسع وأعمق لعمل الشركات، ويفتح المجال أمامها لتكوين وحدات ذات أحجام كبيرة، الأمر الذي سوف يرفع من كفاءتها ويعزز من قدرتها التنافسية في ظل إزالة الحواجز أمام تجارة الخدمات وتحريرها.

الاقتصاد الفلسطيني

تدهورت أوضاع الاقتصاد الفلسطيني، الذي يعاني أصلاً من صعوبات جمة بسبب تعسف الاحتلال الإسرائيلي، وأصيب بالشلل التام في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى في 28/9/2000 نتيجة للممارسات الإسرائيلية في مواجهة الانتفاضة، وقيامها بإغلاق المعابر والحدود وحصار المدن والقرى الفلسطينية ومنع

حركة البضائع والسلع والمواد الأولية والأفراد من وإلى فلسطين، مما أثر بصورة مباشرة على عمليات الإنتاج في الضفة والقطاع سواء في القطاع الزراعي والصناعي أو قطاعات الإنتاج الأخرى. كما أدى ذلك إلى حرمان حوالي 150 ألف عامل فلسطيني من فرص العمل داخل إسرائيل. وقد بلغت أيام الإغلاق الشامل 95 يوماً خلال عام 2000، وتشير التقديرات إلى أن حجم خسائر تعطل العمالة الفلسطينية يتراوح ما بين 5 و7 مليون دولار يومياً. كما تراوحت تقديرات خسائر الجهاز الإنتاجي بقطاعاته الرئيسية الزراعة، الصناعة، البناء والتشييد، والسياحة والفنادق، ما بين 8 و12 مليون دولار يومياً، وذلك بالإضافة إلى الخسائر طويلة المدى والتي تمثلت في هروب رؤوس الأموال، وتراجع الاستثمار وتوقف الخطط والمشاريع التنموية.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد سجل انخفاضاً عام 2000 يقدر بنحو 8 في المائة كما انخفض الناتج القومي بمعدل بلغ نحو 11 في المائة. وفي ضوء هذه التقديرات انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 12 في المائة، حيث بلغ 1420 دولار عام 2000، مقابل 1606 دولار عام 1999. مما أدى إلى تدني مستوى معيشة الفرد الفلسطيني وزيادة عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

وبالنسبة لأداء القطاعات الاقتصادية، يلاحظ بأن الاقتصاد الفلسطيني يغلب عليه المجال الخدمي في توليد الناتج المحلي حيث بلغت نسبة مساهمة قطاعات الخدمات 64 في المائة عام 2000، بينما ساهمت قطاعات الإنتاج السلعي بنحو 36 في المائة. وقد استمرت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض للعام الرابع على التوالي لتبلغ 6 في المائة عام 2000، في حين تقدر مساهمة القطاع الصناعي بنحو 18 في المائة وقطاع التشييد والبناء بنحو 12 في المائة.

وفيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية، فقد تدهورت صادرات السلع والخدمات الفلسطينية ولم تتعد 857 مليون دولار عام 2000 بعد أن وصلت إلى 880 مليون دولار عام 1999، وتراجعت الواردات الفلسطينية من السلع والخدمات عام 2000 بنسبة 4.2 في المائة عن مستواها في عام 1999، إذ بلغت نحو 3494 مليون دولار بعد أن كانت نحو 3648 مليون دولار، مما ترتب عليه تناقص العجز في ميزان السلع والخدمات ليصبح 2637 مليون دولار عام 2000 لصالح إسرائيل، بعد أن كان 2768 مليون عام 1999. وقد ارتفعت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 76 في المائة في حين سجلت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي زيادة بنحو 0.9 نقطة مئوية لتبلغ 18.7 في المائة في عام 2000.

وبالنسبة للجهاز المصرفي الفلسطيني، فقد واجه صعوبات كثيرة خلال عام 2000 من جراء الوضع السائد في الأراضي الفلسطينية والناجم عن الممارسات الإسرائيلية والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل ضد السلطة الوطنية. وبالرغم من ذلك، تشير التقديرات المتوفرة إلى أن الجهاز المصرفي قد شهد توسعاً في نشاطه خلال عام 2000 حيث ارتفعت الموجودات المجمعة للمصارف بنسبة قدرها 19 في المائة لتبلغ 4.6 مليار دولار مقارنة بنحو 3.9 مليار دولار من عام 1999. كما ارتفعت ودائع المقيمين بنسبة 22.5 في المائة خلال عام 2000 لتبلغ 3.5 مليار دولار.

وقد ركزت إسرائيل في سياساتها التعسفية في الأراضي الفلسطينية على نشر الفقر وترسيخه في الشعب الفلسطيني كسلاح تركيع، حيث تحارب المقاومة بالجوع ولقمة العيش، والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية حتى العلاج، خاصة وأن 25 في المائة من السكان يعيشون في معسكرات اللاجئين التي تدعمها معونات الأمم المتحدة، ونحو 30 في المائة يعيشون في الأرياف في مستويات معيشية متدنية وبفروق شاسعة عن سكان المدن، ويفتقر معظم السكان للخدمات الحيوية من إسكان وخدمات صحية وتعليم ونقل ومواصلات واتصالات وغيرها. وضاعف من شدة الفقر الممارسات الإسرائيلية المخططة والمدروسة، بحيث أصبح ما يقارب 60 في المائة من الأسر الفلسطينية تعيش دون خط الفقر. وتتمثل أبرز مؤشرات الفقر بين سكان فلسطين في تفشي البطالة وارتفاع معدلات الإعالة، وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي والاستهلاك، وتدني مستوى الخدمات الأساسية.